النمذجة القياسية لمحددات الفقر في الجزائر خلال الفترة (1980- 2014)

د. خالد بن جلول [1] و د. جمال سالمي [2]

1-قسم العلوم الاقتصادية جامعة 8 ماي 1945 -قالمة، benkhaled267@gmail.com

2-قسم العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار -عنابة، algnobel2022@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2015/10/14 **تاريخ القبول:** 2016/11/10 **تاريخ المراجعة:** 2016/11/27

ملخص

الهدف الأساسي من هذا البحث هو تحديد أهم المتغيرات المفسرة لظاهرة الفقر في الجزائر. إذ شملت هذه الدراسة عددا من المتغيرات، على غرار: البطالة، والتضخم، والنفقات الجارية، والنمو الاقتصادي ومعدل نمو السكان، باستخدام بيانات سنوية للفترة (1980-2014)، وبالاعتماد على تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، ولقد بين هذا العمل أن متغيرة النفقات الجارية أهم محدد لحالة الفقر في المدى القصير، بينما كل من معدلات التضخم والنمو السكاني يعتبران من أحسن المحددات في المدى المتوسط والطويل للظاهرة المدروسة، ومن بين النتائج المهمة التي توصلنا اليها أن معدلات النمو الاقتصادي والبطالة أقل تحديدا لمستوى الفقر في الجزائر.

الكلمات المفاتيح: فقر، بطالة، تضخم، النفقات الجارية، نمو الاقتصادي، معدل النمو السكاني، تقنية أشعة الانحدار الذاتي.

La modélisation standard des déterminants de la pauvreté en Algérie durant la période de (1980-2014)

Résumé

L'objectif principal de cet article est d'identifier les variables les plus pertinentes qui expliquent le phénomène de la pauvreté en Algérie. A cet effet, nous avons choisi un certain nombre de variables que nous jugeons explicatif du phénomène à savoir : le chômage, l'inflation, les dépenses courantes, la croissance économique et la croissance démographique, tout en utilisant des données annuelles pour la période (1980 - 2014) et en adoptant les vecteurs autorégressifs comme modèles. A travers cette recherche, nous avons conclu que la variable « dépenses courantes » est la variable qui explique fortement le phénomène de la pauvreté à court terme en Algérie, tandis que le taux d'inflation et le taux de croissance démographique sont jugés comme meilleurs déterminants à moyen et à long termes.Enfin, nous avons constaté que le taux de croissance économique et le taux du chômage sont les deux variables qui influent moins par rapport aux autres variables sur ce phénomène.

Mots-clés: Pauvreté, chômage, inflation, dépenses courantes, croissance économique, croissance démographique, les modèles VAR.

Standard modeling of the poverty determinants in Algeria during the period of 1980-2014

Abstract

The main objective of this article is to identify the most important explanatory variables of the phenomenon of poverty in Algeria. This study included a number of variables: unemployment, inflation, current expenditures, economic growth and population growth, using Vector Autoregression (VAR) approach, and using annual data covering (1980-2014) period. This research provided that the variable of current expenditures was the most important determinant of poverty in the short term, while the inflation and population growth were the best determinants in the medium and long terms. We also found, as a last very important conclusion, that economic growth and lower un employment were less determinant of poverty's rates.

Key words: Poverty, unemployment, inflation, current expenditures, economic growth, population growth, models (VAR).

المؤلف المرسل: د. خالد بن جلول,benkhaled267@gmail.com

مقدمــة

يعتبر الفقر ظاهرة معقدة وهذا راجع لكثرة العوامل المسببة له، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة هذه العوامل؛ فقد نجد العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والعوامل البيئية وحتى السياسية والعسكرية، وتختلف هذه العوامل فيما بينها من حيث درجة ارتباطها وتأثيرها على ظاهرة الفقر، لذلك فإن علاج مشكلة الفقر والتقليل منها تكون أولا بتحديد مسبباتها والمتغيرات الأساسية التي تؤدي إلى تفاقمها. إذ إن تحديد هذه المتغيرات يكون بمثابة التحكم بظاهرة الفقر من أصولها؛ حيث يُمكِن ذلك من معالجة مسبباتها، فالحل الأنجع لعلاج الفقر هو علاج الأسباب لا علاج التبعات.

إشكالية البحث:

ظلت مشكلة الفقر في الجزائر متربعة على رأس المشاكل الاجتماعية التي حاولت كل الحكومات المتعاقبة ولازالت تحاول علاجها أو التخفيف منها، وذلك باتخاذ جملة من التدابير الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة السكان، إلا أنها بقيت تراوح مكانها مع انخفاض ضعيف مقارنة بمستوى المجهودات المبذولة رغم بعض التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ولعل سبب هذا الإخفاق يعود إلى عدم التركيز وبشكل جدي على المتغيرات الأساسية التي تؤثر في معدلات الفقر. من هنا يمكن طرح التساؤل الآتي: **ماهي المتغيرات أو المحددات المفسرة لمعدلات الفقر في الجزائر؟**

هدف البحث:

- ✓ تحديد أهم العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المحددة لسلوك ظاهرة الفقر في الجزائر.
- ✓ تحديد طبيعة العلاقة واتجاه التأثير بين المتغيرات المدروسة وظاهرة الفقر في الجزائر.

أهمية الموضوع: تنبع أهمية الموضوع من أهمية محاربة ظاهرة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للسكان، وهذا الهدف لايمكن الوصول إليه إلا إذا تم تحديد المتغيرات القادرة على التأثير في معدلات الفقر والتي من خلالها يمكن وضع سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة قادرة على تحقيق هدف التقليل من حدة الفقر.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الفقر سواء من جانب التحليل النظري أو التحليل الكمي على المستوى الوطني أو الدولي، وسنقدم دراستين في هذا المجال هما:

1. دراسة الباحث بن حبيب عبد الرزاق وآخرون **(2007)** بعنوان" **التحليل الديناميكي للفقر في الجزائر باستخدام المنهج متعدد الأبعاد**": وكشفت الدراسة أن الدخل ليس هو المؤشر الوحيد للرفاه وأن هناك العديد من المؤشرات الأساسية الأخرى مثل: السكن، ومستوى الراحة ورأس المال الاجتماعي. ووصل إلى نتيجة رئيسية أن المناطق الريفية هي الأكثر تضررا من الحرمان والفقر.

2. دراسة الباحث أعمر بوزيد أمحمد **(2012)** تحت عنوان " **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر –حالة خميس مليانة**– اعتمد الباحث في هذه الدراسة على تقنية المجموعات الغامضة في قياس الفقر متعدد الأبعاد؛ حيث توصل إلى أن كل من نوع السكن، والمستوى التعليمي، ونوعية الخدمات الصحية، وطبيعة السكن الحالية والدخل هي العناصر الأساسية التي تساهم في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر، وباستخدام هذه التقنية توصل كذلك إلى أن **25%** من أسر خميس مليانة فقيرة هيكليا.

فرضية الدراسة: تم الانطلاق في هذه الدارسة من فرضية أساسية مفادها أن ظاهرة الفقر في الجزائر تتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، إلا أن هذه المتغيرات ليست على نفس المستوى من حيث قوة ارتباطها وتأثيرها على ظاهرة القفر.

المحور الأول: الفقر وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية: نظرا لكون الفقر ظاهرة متعددة الابعاد حيث تعمل العديد من المتغيرات على تغذيته من خلال التأثير على المستوى المعيشي للأفراد.

أولا: ظاهرة الفقر: -المفاهيم، القياس والمؤشرات- يعتبر تحديد المفاهيم الاساسية للظاهرة ضرورية لكي نتمكن من تحليل الظاهرة وأسبابها.

1. مفهوم الفقر: تجمع معظم الأدبيات التي تتحدث عن الفقر على أنه عبارة عن حالة النقص أو العجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان، وأهم هذه الاحتياجات: الغذاء، والرعاية الصحية، والتعليم، والسكن أو المأوى، وتملك السلع المعمرة وتوفر الاحتياط المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد. إن الفقر هو الوضع الذي يعمل جميع الناس على الهروب منه، الفقر هو الجوع، الفقر هو الافتقار إلى المأوى، الفقر هو أن تكون مريضا وغير قادر على زيارة الطبيب، الفقر هو عدم القدرة على الذهاب إلى المدرسة ومعرفة القراءة، الفقر هو فقدان حياة طفل بسبب تلوث مياه الشرب[1].

بعض المصطلحات التي تتعلق بالفقر: هي بعض المفردات المتعلقة بظاهرة الفقر وتتمثل في[2]:

- **الحاجات الأساسية للإنسان:** هي عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حيا وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على مزاولة نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة.
- **الفقر المدقع:** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان خلالها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية.
- **الفقر المطلق:** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا.
- **الفقر النسبي:** يعتبر الشخص فقيرا نسبيا كل من لا يستطيع الحصول على عدد من السلع التي تعتبر عادية عند البعض الأخر.

2. قياس مستوى الفقر: تعتبر طريقة خط الفقر المقياس الأكثر شيوعا في قياس مستوى الفقر.

أ. مفهوم خط الفقر: هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك أنواع من خطوط الفقر[4]:

✓ **خط الفقر المدقع:** عرف خط الفقر المدقع بأنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

✓ **خط الفقر المطلق:** يعرف خط الفقر المطلق بأنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية.

✓ **خط الفقر النسبي:** الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيرا، واختلف في تحديد هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين.

ب. أساليب قياس خط الفقر: تختلف أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره، وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير إلى نوعين:

- أولا: الطرق المباشرة لتقدير خط الفقر.
- ثانيا: الطرق غير المباشرة لتقدير خط الفقر.

وما يميز النوع الأول عن الثاني هو استخدام بيانات الإنفاق الاستهلاكي لتقدير خط الفقر في النوع الأول، أما النوع الثاني من أساليب تقدير خط الفقر فيميزه استخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الاستهلاكي. وتمتاز الطرق المباشرة بدقتها عن الطرق غير المباشرة وذلك لأن بيانات الإنفاق والاستهلاك أكثر مصداقية من بيانات الدخل، ونعرض بعض أساليب التقدير لأهم خطوط الفقر[5]:

3. مؤشرات الفقر: هناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها مؤشر خط الفقر الذي تم الحديث عنه سابقا، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر في كون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها ومن هذه المؤشرات[6]:

✓ **مؤشر نسبة الفقر:** ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا.

✓ **مؤشر فجوة الفقر:** حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء.

✓ **مؤشر شدة الفقر:** يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وبنفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية.

هناك مقاييس أخرى من الممكن استخدامها كمؤشرات للفقر تعنى بعدالة توزيع الدخول بين الأفراد أو الأسر، ومن هذه المقاييس[7]:

✓ **منحنى لورنز** : من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر من خلال رسم منحنى بياني، يمثل المحور السيني فيه المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد ويمثل المحور الصادي المجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد أو الأسر.

✓ **معامل جيني:** يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني) وقسمة هذه المساحة على 0.5،

ثانيا: علاقة الفقر ببعض المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية:

1. **علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي:** تشير الدراسات إلى قدرة النمو الاقتصادي على الحد من الفقر، حيث تراجع الفقر بمعدلات واضحة في ظل النمو الاقتصادي السريع لعدة بلدان ومنها امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وشرق أسيا، حيث تم إعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان[8].

إن وضوح الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على الفقر يبقى محور خلاف بين الباحثين حيث يؤكد البعض منهم على أن النمو الاقتصادي لا يقضى على الفقر بل على العكس تماما حيث إنه يمكن أن يزيد من مشاكل الفقراء ،حيث أشار كل من **دزيز وسين** أن النمو الاقتصادي لا ينتج عنه مردود يحسن الرفاه في العديد من الإجراءات غير المالية، حيث تكون نقطة الخلاف في فعالية النمو الاقتصادي في التقليل من الفقر هو الدعوة إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو إعادة توزيع الثروة[9].

لا يعتبر القول بوجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والفقر قولا مطلاقا وبصورة دائمة حيث إن النمو الاقتصادي السريع لاتنتج عنه دائما آثار سريعة للحد من تفاقم الفقر، كما أن النمو الاقتصادي البطيء لايؤدي في جميع الأحوال إلى تباطؤ الحد من الفقر، لذا فإن تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر لابد أن تشمل الحد من الفقر مقارنة بأي معدل محدد للنمو الاقتصادي أو ما يسمى **(بمرونة نمو الفقر)**، وعلى السياسة العامة أن تعمل على تعزيز الإسراع بمعدل النمو والحد من الفقر على حد سواء فالنمو الاقتصادي قد لايؤثر على الفقر بشكل فعال إلا إذا أتيحت فرص العمل التي ينشئها هذا النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة دخل الفقراء والذي بدوره يتوقف على مدى تركز النمو في القطاعات التي تستوعب العمالة غير ماهرة واعتماد التقنيات اللازمة.

هذا بالإضافة إلى إمكانية عدم قدرة الفقراء على الاستفادة من فرص العمل التي أتيحت لدى فلابد من توجيه الزيادة في النمو الاقتصادي نحو القطاعات التي ينتشر فيها الفقر مثل الاقتصاد غير الرسمي والصناعات الصغيرة والأحياء الفقيرة ومع ذلك يبقى النمو الاقتصادي من أساسيات تخفيض الفقر رغم أنه غير كافٍ بحد ذاته[10].

2. **علاقة الفقر بالتضخم:** لا يكون تأثير التضخم على معدلات الفقر تأثيرا مباشرا إنما يكون عن طريق التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، إلا أنه يعد أحد أهم المتغيرات المفسرة للفقر في معظم الاقتصاديات العالمية وخاصة تلك التي شهدت ارتفاعا شديدا في معدلات التضخم، فهو يشكل عاملا رئيسيا مهما يمكن أن يسهم في رفع معدلات الفقر. وتشير معظم الأدبيات الاقتصادية إلى تحديد ثلاث قنوات ينتقل من خلالها تأثير التضخم على الفقر وهي:

أ. **القناة الأولى: معدل النمو الاقتصادي والبطالة:** أكدت العديد من الدراسات التجريبية الارتباط الدقيق بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي على 127 دولة للفترة (1960-1992) أن ارتفاع التضخم بما يتراوح بين 20% إلى 25% سنويا قد سبب انخفاضا خفيفا في متوسط النمو الاقتصادي، إلا أن ارتفاع معدلات التضخم مابين25% إلى30% قد كان له انعكاسٌ واضح في انحدار معدلات النمو وأصبحت سالبة عند مستويات التضخم التي تزيد عن تلك النسبة.

كما أثبت شاري (*Chari*) أن هناك ترابطا سلبيا واضحا بين التضخم والنمو الاقتصادي كما أشار فيشر (*Ficher*) إلى أن لمعدل التضخم آثار سلبية في معدل الناتج المحلي الإجمالي، كما قدر **بانو** (*Banou*) بأن هناك انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي ما بين 0.2% و0.3% لكل10% نقطة زيادة في التضخم.[11]

ب. **القناة الثانية: التفاوت في توزيع الدخل:** حيث يلعب التضخم دورا أساسيا في تعميق التفاوت في توزيع الدخول وارتفاع درجة اللامساواة فيه، حيث يعمل على إعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية وغالبا ما يكون التوزيع في غير صالح الطبقات الضعيفة اقتصاديا في المجتمع حيث يكونون أقل قدرة على حماية دخولهم الحقيقية من التآكل من جراء الصدمات التضخمية، كما يشير **شيلر** (*Chiler*) أن التضخم سيعمل على خفض مستويات المعيشة للأفراد خصوصا ذوى الدخول المحدودة التي غالبا ما تأتي الارتفاعات التي تصيب دخلهم نتيجة ارتفاع مستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم[12].

ج. **القناة الثالثة: التأثير على الدخول الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة:** إن تأثير الأول والمباشر للتضخم يكون على حساب الدخول الحقيقية وذلك انطلاقا من معدلة الدخل الحقيقي[13].

الدخل الحقيقي = الدخل الاسمي (النقدي)/ مستوى العام للأسعار

يعني أن أي ارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي يعبر عنه بالتضخم مع بقاء الدخل الاسمي ثابت سيؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

وانطلاقا من هذه المعادلة فإن التأثير السلبي الكبير سوف يكون على ذوى الدخل الثابت والذي ليس لديهم القدرة على زيادة دخولهم النقدية وهم في الغالب موظفون حكوميون أو آخرون ذوى الدخل الثابت، وعليه سيكون لتضخم القدرة على إحداث تباينات هائلة في الدخول الحقيقية والتي ستنعكس في ارتفاع معدلات الفقر[14].

3. **علاقة الفقر بمعدلات البطالة:** هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة حيث تعتبر البطالة المكون الرئيسي للفقر[15]، يشير الكثير من الاقتصاديين إلى أن إزالة البطالة سوف تزيل الفقر حيث تؤدي البطالة بكل أنواعها إلى انخفاض الدخل أو انعدامه مما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر ، لذا تحاول معظم الدول التأكيد في برامجها على الحد من الفقر والبطالة معا نظرا للترابط الوثيق بينهما وتؤكد على إطلاق برامج تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة وبرامج دعم التدريب والتشغيل لكي يتم الحد من البطالة والتقليل من مستوياتها ومن ثم يؤدي هذا إلى دعم برامج الحد من الفقر[16].

4. **علاقة الفقر بالنمو السكاني:** يعتبر النمو السكاني محددا أساسيا للفقر بالإضافة إلى العوامل السكانية الأخرى وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة، إذ إن الزيادة السكانية تعتبر من القوى المضادة للنمو الاقتصادي في المجتمع بصورة أساسية، مما يسبب تزامنا لكلتا الحالتين فزيادة النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الفقر، ومن أجل التوسع والإصلاح الاقتصادي ظل النمو الاقتصادي متباطئا تجاه النمو السكاني مما يساعد في زيادة عوامل الفقر وبالتالي تَفُوقُ معدلات النمو السكاني التي تعيق النمو الاقتصادي الذي يعمل على تحسين مستوى معيشة السكان ودعم برامج تخفيف الفقر مما يتسبب في توسيع وتعميق الفقر والبطالة[17].

إن النمو السكاني المتسارع في الدول النامية يؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية الجارية مما يحافظ على تدني الدخل فيها كما يعتبر مانعا أساسيا لتخفيض نسبة الفقر، بل لا تقتصر النتائج السلبية للنمو السكاني على الدول النامية فقط بل تطال حتى الدول المتقدمة إذ نجد الفيض السكاني بسبب حركات الهجرة غير شرعية[18].

5. **علاقة الفقر بتوزيع الدخل:** يقصد به توزيع الدخل الوطني على أفراد المجتمع من خلال تحديد نصيب كل فئة من فئات المجتمع من الدخل الوطني، حيث يعتبر الكسب من العمل النسبة الأكبر من العوامل المكونة للدخل وحتى وإن تم التوزيع بالتساوي بين الأفراد فإنه سيكون هناك قدرٌ من حالة عدم المساواة، وهذا راجع إلى عدة عوامل تتسبب في التفاوت في توزيع الدخل ويستخدم عدة مقاييس لقياسه أهمها منحنى لورنس، ومعامل جيني[19].

إن ارتفاع درجة التفاوت في توزيع الدخول في المجتمعات الفقيرة نظرا لمحدودية الموارد يؤدي إلى تمكين القلة ميسورة الحال في المجتمع من تعزيز استئثارها بالنصيب الأكبر من الثروة والدخل القومي مما يرفع من درجة عدم العدالة في توزيع الدخل، حيث تدل الدراسات أن درجة عدم العدالة ترتفع كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي كلما انخفض مستوى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحجم السكان[20].

لقد ارتبط توزيع الدخل والفقر ببعض نماذج النمو الاقتصادي أمثال نماذج كل من **ريكاردو**(David Ricar) (1817)، و**ماركس**(Karl Marx) (1884)، ونموذج **لويس**(Sir Arthur Lewis) (1954)، وكذلك نموذج **كوزنتس** (*Simon Smith Kuznets*) الذي يعتبر من أكثر النماذج شيوعا في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، وفقا لهذه النماذج تبين أن للنمو الاقتصادي أثرا في هيكل توزيع الدخل في بعض مراحل النمو يصحبه عدم عدالة في التوزيع والبعض الأخر تصحبه عدالة في التوزيع وهذا بدوره يؤثر في معدلات الفقر، فالتفاوت في توزيع الدخل المصاحب للنمو الاقتصادي يؤدي إلى تركز النمو في يد الطبقة الغنية في حين يعيش أفراد الطبقة الفقيرة عند حد الكفاف أما اقتراب التوزيع من العدالة فيؤدي إلى توزيع ثمار النمو على كل فئات المجتمع وهذا من شأنه أن يخفض من معدلات الفقر[21].

6. **علاقة الفقر بالإنفاق الحكومي:** إن تزايد دور الدولة وتعاظم مجالات تدخلها في الاقتصاد جعلها تتحمل نفقات إضافية أدت إلى تزايد النفقات العامة للدولة، غير أن أكثرها ارتباطا بحالة الفقراء وأكثرها تأثيرا على مظاهر الفقر هي التحويلات الاجتماعية وهي تلك النفقات التي لا ترجو منها الدول تحقيق عائد مادي أو مردود اقتصادي مباشر والحصول على سلعة أو خدمة وإنما يكون هدفها ذا بعد اجتماعي تسعى الحكومة من خلالها للتخفيف ولو جزئيا على الفئات ذوى الدخل المحدود والمتدني أو الذين يعانون من حالة البطالة، حيث تعمل هذه التحويلات على:

- الرفع من القدرة الاستهلاكية للأسر مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.
- حماية الفئات المحرومة في المجتمع من خلال رفع القدرة الشرائية لصالح الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود.
- تساهم التحويلات في القضاء على الفقر من خلال التحسن الواضح لمستوى معيشة الفئات المحرومة وبالتالي تحسين مستوى التنمية البشرية.

إلا أن هناك من يعيب على توسع الدولة في الزيادة من نسبة التحويلات الاجتماعية لما تخلفه من ارتفاع معدلات التضخم وهذا راجع إلى ارتفاع القدرة الشرائية مما يعمل على زيادة الطلب الكلي على مختلف المنتجات مما يؤدي في ظل عدم تجاوب الجهاز الإنتاجي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[22].

تعتبر هذه المتغيرات وحسب النظرية الاقتصادية من أكثر المتغيرات التي لها تأثيرٌ مباشرٌ على معدلات الفقر نظرا لارتباطها الوثيق بالفقراء وشدة تأثيرها على حياتهم اليومية، غير أن هناك متغيرات أخرى لها تأثير على معدلات الفقر ولكن تأثيرها غير مباشر مثل أن تؤثر على أحد المتغيرات التي لها تأثير مباشر على الفقر ومن بين هذه المتغيرات: الاستثمار نظرا لتأثيره على البطالة، وسعر الصرف وعلى الأسعار وخاصة السلع المستوردة، و كذلك سعر الفائدة....الخ.[23]

المحور الثاني: تطور معدلات الفقر ومؤشراته في الجزائر:

تطور معدلات الفقر في الجزائر: يشير التقرير السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2005 الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى أن مؤشر الفقر في الجزائر قد تراجع من 14.1% سنة 1995إلى12.1% سنة2001 ثم إلى 6.8% سنة 2004 ليواصل الانخفاض سنة 2006 حيث بلغ 5.6% ويستقر عند 5% سنة 2008، وأن3.6%من عدد السكان الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر الغذائي سنة 1988 تراجع إلى 1.6% سنة 2004.

ومن خلال هذا التطور لمعدلات الفقر يلاحظ أنها كانت مرتفعة خلال أوائل التسعينيات وهذا راجع إلى آثار الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والتي خلفها انخفاض أسعار البترول لتعرف بعد ذلك تراجعا خلال السنوات الموالية وهذا بسبب تحسين الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر من جهة بالإضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو واللذين كانا من ضمن أهدافهما تحسين المستوى المعيشي للأفراد ومكافحة الفقر[24].

الجدول رقم(1): تطور معدل الفقر وعدد الفقراء في الجزائر خلال الفترة 1988-2008

	نوع الخط	1988	1995	2000	2004	2005	2006	2008
معدل الفقر%	الخط الغذائي(SA)	3.6	5.7	3.1	1.6			
	خط الفقر العام(SPG)	8.1	14.1	12.1	6.8	5.7	5.6	5
عدد الفقراء بالآلاف	الخط الغذائي(SA)	210	1611	951	518			
	خط الفقر العام(SPG)	532	3986	2200	1875			

source : gouvernement algérien ,Algérie 2eme rapport national sur les millénaire pour développement, septembre 2010, p 41

1. التوزيع الجغرافي للفقر: يلاحظ من الجدول رقم (2) أن ظاهرة الفقر أخذت طابعا ريفيا أكثر منه حضريا حيث يلاحظ أن نسبة الفقر في الريف تساوي ثلاثة أضعاف نسبتها في الحضر غير أنها تناقصت في السنة 2000 وهذا نتيجة البرامج الموجهة لدعم المناطق الريفية.

الجدول رقم (2): التوزيع الجغرافي للفقر في الجزائر خلال الفترة 1988-2000

		1988			1995			2000		
	نوع الخط	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
توزيع الفقر%	الخط الغذائي(SA)	24.8	75.2	100	31.3	68.7	100	54.9	45.1	100
	خط الفقر العام (SPG)	28.2	71.8	100	31.3	68.7	100	49.5	50.5	100

Source : commissariat à la planification et la prospective, la pauvreté en Algérie, Alger 2004, p 13.

2. تطور فجوة (عمق) الفقر: ويأخذ الرمز ***(P1)*** ويعبر عن مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد[25].

سجل معدل انحراف نفقات الفقراء عن عتبة الفقر النسبي المحسوبة على أساس معامل الميزانية الغذائية لسنة 2005 معدلا يساوي 22.5%، أما باستخدام خط الفقر المطلق فنلاحظ أن فجوة الفقر اتسعت في الفترة الأولى (1988-1995)، حيث بلغت على التوالي 0.4%،0.7% لتتكمش بعد ذلك وتسجل قيمة0.5% سنة 2000، وهذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار خط الفقر الغذائي **(SA)**.أما بحساب خط الفقر العام **(SPG)** فإن فجوة الفقر قد عرفت ارتفاعا خلال السنوات 1988-1995-2000 حيث بلغت على التوالي (11.1%، 12.3%، 15.5%)، كما يلاحظ أن عمق الفقر أكثر حدة في المناطق الريفية[26]

الجدول رقم (3): تطور مؤشر فجوة(عمق) الفقر خلال الفترة 1988-2000

		1988			1995			2000		
	نوع الخط	**الحضر**	**الريف**	**المجموع**	**الحضر**	**الريف**	**المجموع**	**الحضر**	**الريف**	**المجموع**
مؤشر فجوة الفقر%	**الخط الغذائي(SA)**	0.2	0.6	0.4	0.4	1	0.7	0.44	0.54	0.5
	خط الفقر العام (SPG)	10.5	11.5	11.1	11.1	12.85	12.3	15.2	15.9	15.5

Source : Commissariat à la planification et la prospective, la pauvreté en Algérie, Alger 2004, p 13.

3. مؤشر شدة الفقر(P_2): يقيس هذا المؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل الفقراء ويساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر[27].

تشير قيمة مؤشر شدة الفقر لعام 2005 باستخدام خط الفقر النسبي إلى وجود تفاوت كبير بين مداخيل العائلات الجزائرية حيث بلغت 9.3% وهو نفسه تقريبا في الوسط الحضري والريفي غير أنه عند استخدام خط الفقر الغذائي ***(SA)*** نلاحظ أن شدة الفقر عرفت ارتفاعا بين السنتين 1988-1995 لتبلغ قيمة0.1% ، 0.2% على التوالي إلا أنها انخفضت سنة 2000 وسجلت معدل 0.13%، أما باستخدام خط الفقر العام ***(SPG)*** فإن شدة الفقر عرفت ارتفاعا متواصلا خلال السنوات 1988،1995، 2000 مسجلة القيم0.3%، 0.7%، 0.76%،على التوالي مما يعني زيادة التفاوت بين العائلات الجزائرية الفقيرة من سنة لأخرى كما يلاحظ من الجدول رقم **(3)** أن معدل شدة الفقر أكثر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية[28].

الجدول رقم (4): تطور مؤشر شدة الفقر خلال الفترة 1988-2000

		1988			1995			2000		
	نوع الخط	**الحضر**	**الريف**	**المجموع**	**الحضر**	**الريف**	**المجموع**	**الحضر**	**الريف**	**المجموع**
مؤشر شدة الفقر%	**الخط الغذائي(SA)**	**0.1**	**0.3**	**0.1**	**0.1**	**0.4**	**0.2**	**0.12**	**0.14**	**0.13**
	خط الفقر العام(SPG)	**0.1**	**0.5**	**0.3**	**0.4**	**1**	**0.7**	**0.69**	**0.86**	**0.76**

Source : commissariat à la planification et la prospective, la pauvreté en Algérie, Alger 2004, p 13.

4. تطور مؤشرات الفقر البشري في الجزائر : يركز دليل الفقر البشري لدول النامية على الحرمان من ثلاثة أبعاد للحياة البشرية وهي العمر، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين وتأمين مستوى معيشي لائق ويقاس كنسبة مئوية من السكان المحرومين من الحصول المستدام على مصدر محسن للحياة ومن الأطفال دون الوزن السوي لأعمارهم[29].

لقد عرف دليل الفقر البشري ومكوناته مابين 1998 و 2006 انخفاضا متفاوتا حيث يتضح من الجدول رقم (5) تراجع نسبة السكان المحرومين من الحصول على مصدر حسن للمياه بنسبة 11.93% كما تراجعت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن بنسبة 9.30% وتراجع معدل الأمية بنسبة 7.3%أما احتمال عند الولادة عدم العيش حتى سن الأربعين فتراجع بنسبة 2.55% وبشكل عام تراجع دليل الفقر البشري بـ 5.72% أي انتقلت قيمته من24.67% سنة 1998 إلى18.95% سنة 2006 وهو دليل على تحسن مستوى المعيشة في الجزائر.

فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 صنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر في المرتبة 84 فيما يخص مؤشر التنمية البشرية في قائمة تضم 169 دولة ، والتي تصنف إلى 43 من هذه الدول لها تنمية بشرية عالية و 42 دولة جد عالية و 42 دولة متوسطة و 42 دولة ضعيفة، وعلى هذا الأساس تم تقيم مؤشر التنمية البشرية بالجزائر بـ 0.6777 من واحد سنة 2010، أعلى من مؤشر التنمية البشرية المتوسطة لمجموع الدول العربية والذي يقدر بـ 0.590 وأكبر من مؤشر التنمية البشرية العالمي والمقدر بـ 0.642.

الجدول رقم (5): تطور مؤشرات الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 1998-2006

السنة	1998	2006	الفرق
دليل الفقر البشري (IPH)	24.67	18.95	5.72-
الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين%	8.58	6.03	2.55-
معدل الأمية لدى البالغين%	34.5	27.20	7.30-
نسبة السكان المحرومين من الحصول على مصدر حسن للمياه%	16.93	5.00	11.93-
نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن %	13.00	3.70	9.30-

Source : CNES , PNUD, rapport national le développement humain , Algérie 2007, p 22.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لمحددات الفقر في الجزائر:

أولا: الأسس المنهجية للدراسة:

من أجل تحديد العلاقة وأثر بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الفقر تم الاستعانة بمعطيات سنوية لخمسة متغيرات مستقلة والتي نصت النظرية الاقتصادية على أثرها المباشر على الفقر وذلك باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي التي تُعطَى بالصياغة النظرية للوظيفة الاقتصادية على شكل معادلات كل منها تعطي تفسيرات سببية لظواهر اقتصادية، حيث يمثل النموذج في مجمله أداة قابلة للاختبار للنظرية الاقتصادية، و يعتبر سيمس *(Sims)* أول من جاء بفكرة شعاع الانحدار الذاتي *VAR*، التي هي عبارة عن نظام معادلات لمجموعة متغيرات، كل متغيرة هي عبارة عن دالة خطية للقيم الماضية الخاصة بها و قيم المتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى قيم عشوائية[30] ***(VAR)***.

ولقد شمل النموذج المتغيرات الآتية[31]:

- ✓ **معدل الفقر *(POV)*:** وهو نسبة الفقراء من إجمالي عدد السكان.
- ✓ **معدل النمو الاقتصادي *(Pib)*:** وهو يمثل زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- ✓ **معدل التضخم *(Inf)*:** والذي يمكننا من قياس أثر زيادة المستوى العام للأسعار على الفقر.
- ✓ **معدل البطالة *(Chom)*:** ممثلة في نسبة البطاليين سنويا.
- ✓ **معدل النمو السكاني *(Pop)*:** هو الزيادة السكانية السنوية كنسبة من العدد الكلي للسكان.
- ✓ **النفقات *(G)*:** إحصائيات النفقات التي تم اعتمادها في الدراسة هي نمو نفقات التسيير (الجارية) سنويا، ولقد تم الاعتماد عليها نظرا لعدم الحصول على سلسلة كاملة من بيانات نفقات التحويلات الاجتماعية، ونظرا لكون التحويلات الاجتماعية جزءاً من نفقات التسيير فلقد تم استبدالها بمعطيات نفقات التسيير.

ومنه يمكن صياغة النموذج كالآتي:

$$Pov = f\,(Pib, Inf, Chom, Pop, G)$$

ولقد تم اختيار طريقة أشعة الانحدار الذاتي نظرا لبساطة استعمالها مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى حيث تستخدم القليل من القيود وفقا لما تمليه النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى ماتقدمه هذه التقنية من معلومات حول أثر الصدمات الهيكلية، حيث يقصد بالصدمات الهيكلية تقلبات النظام الديناميكي المدروس والتي تظهرها حدود الخطأ العشوائي (البواقي)، الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي (*VAR*).لايمكن تشبيه البواقي القانونية المتحصل عليها بالصدمات الهيكلية لأنها تمثل الجزء غير المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية لمتغيرات النموذج الداخلية لذلك لابد من الانتقال من البواقي القانونية لنموذج *VAR* إلى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا مع ضرورة استقلالية البواقي القانونية لنتمكن من استخدام تفكيك التباين البواقي القانونية[32].

1. اختبار استقرارية متغيرات النموذج:

إنه من ضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الداخلة في الدراسة ومن أجل هذا فأول خطوة في الدراسة القياسية هي اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وذلك باستخدام اختباري ديكي فولر المطور *(ADF)* واختبار فيليبس بيرو *(PP)*.

وبعد تحديد درجة التأخير بالنسبة لكل سلسلة بناءً على أقل قيمة لمعياري*Akcaik* و*Chwarz* تبين لنا أن السلاسل الزمنية جمعيها غير مستقرة عند مستوياتها وذلك عند مستوى معنوية 5%، وهذا ماقادنا إلى إجراء نفس الاختبارات على الفروق من الدرجة الأولى وأوضحت النتائج الخاصة بمقارنة القيم الإحصائية للاختبارات والتي فاقت القيمة الحرجة أن السلاسل الزمنية لكل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول كما يوضح الجدول الموالي.

الجدول رقم(6): اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار *ADF* واختبار *PP*

(القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي -3.55)

المتغيرات	درجة التأخير		اختبار *ADF*		اختبار *PP*		القرار
	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى	
Pov	1	2	-2.06	-4.5	-1.60	-4.09	مستقرة عند الفرق الأول
Chom	1	0	-1.40	-3.77	-0.84	-3.77	مستقرة عند الفرق الأول
G	0	0	-1.22	-7.96	-1.22	-7.96	مستقرة عند الفرق الأول
Inf	0	1	-1.91	-4.19	-1.91	-5.00	مستقرة عند الفرق الأول
Pop	0	0	-2.72	-9.17	-2.72	-9.17	مستقرة عند الفرق الأول
pib	0	1	-2.72	-5.74	-2.72	-7.80	مستقرة عند الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج **Eviews .8**

ومنه كل السلاسل الزمنية مستقرة وهي متكاملة من الدرجة *I*(1) وهذا يؤكد احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبل إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لابد من تحديد درجة تأخير مسار (*VAR*).

2. تحديد درجة تأخير المسار *(VAR)*: ومن أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبار *VAR LAG ORDER SELECTIR GRITERIO* والذي بدوره يعتمد على مجموعة من المعايير وهو ما يوضحه الجدول (7)حيث نجد أن معظم المعايير اختارت درجة التأخير القصوى لنموذج(VAR) وهي درجة واحدة (سنة واحدة)[33].

الجدول رقم (7): نتائج اختبار اختيار درجة تأخير المسار *(VAR)*

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-506.2273	NA	9063762.	33.04692	33.32447	33.13740
1	-403.4159	159.1919	2559.144*	21.15056*	28.08920*	23.41238*
2	-372.5677	54.35932*	236161.2	29.06888	32.67698	30.24503
3	-302.3536	35.82368	62449.72	26.86152	32.13489	28.58051
4	-177.8336	48.20127	127613.5	28.73651	30.67933	29.36982
*** indicates lag order selected by the criterion**						

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على برنامج الإحصائي Eviews.8

3. اختبار جوهانسون لتكامل المشترك: بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة *I*(1)، يمكننا اختبار إمكانية وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك (*johansen* 1988) والذي يعتبر اختبارا لرتبة المصفوفة (r).

الجدول رقم (8) : نتائج اختبار جوهانسن لتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	**0.955697**	**199.7235**	**95.75366**	**0.0000**
At most 1 *	**0.744650**	**106.2226**	**69.81889**	**0.0000**
At most 2 *	**0.720782**	**65.26903**	**47.85613**	**0.0005**
At most 3	**0.547760**	**26.99614**	**29.79707**	**0.1017**
At most 4	**0.099587**	**3.189852**	**15.49471**	**0.9577**
At most 5	**0.001426**	**0.042801**	**3.841466**	**0.8361**
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
*** denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level**				
****MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على برنامج Eviews.8

من خلال النتائج الموضحة بالجدول يمكننا اتخاذ القرارات الآتية:

- ✓ نرفض الفرضية الصفرية ومنه نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أكثر من علاقتي تكامل متزامن بين المتغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5% حيث إن القيمة الاحصائية للأثر أكبر من القيمة الحرجة (Tr(2) =65.26903> 47.85613)
- ✓ نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على وجود ثلاث علاقات تكامل متزامنة (r=3) وذلك عند مستوى معنوية 5% نظرا لأن (Tr(3) =26.9964< 29.79707)

ومنه يمكننا القول بوجود ثلاث علاقات تكامل توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات النموذج ، أي أنها لاتبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا مشابها.

4. **تقدير النموذج:** يمكن التمييز بين طريقتين لتقدير النموذج وهي نموذج *(VAR)* غير مقيد للمتغيرات في شكل مستويات، ونموذج *(VECM)* شعاعي التصحيح الذاتي، غير أن هناك بعض الانتقادات لنموذج *(VECM)* والذي يعتمد على الفروقات التي قد تؤدي إلى مشاكل قياسية حقيقية بالإضافة إلى أن طريقة الفروقات تفرض على المتغيرات غير المستقرة التخلص من جزء مهم من المعلومات الضرورية، فحين نجد أن الاقتصاديين يؤيدون فكرة استخدام *(VAR)* غير مقيد في شكل مستويات ويعتقدون بأنه ملائم للدراسات نظرا لكون الهدف الاساسي هو إبراز وتحديد شبكة العلاقات الموجودة بين متغيرات النموذج وليس تحديد قيمة المعاملات.

وعليه سوف نعتمد في دراستنا هذه على تقنية *(VAR)* في تحديد النموذج ونظرا لتحديد درجة التأخير فيما سبق – الجدول رقم(7)– والتي كانت تساوي درجة واحدة وبالتالي سيتم تقدير النموذج VAR (1):

$$Pov=0.4774 + 0.1709\ Chom(-1) - 0.0078\ G(-1) + 0.0829 pib(-1) + 0.1239\ Inf(-1)$$
$$(0.173) \quad (1.605) \quad (-0.245) \quad (7.623) \quad (-4.011)$$
$$+ 0.6764\ Pov(-1) + 0.4884 pop(-1)$$
$$(4.622) \quad (3.983)$$
$$R^2 = 0.837 \quad F\ 21.51 \quad n = 34$$

القيم التي بين قوسين تشير إلى قيم إحصائية ستودنت المحسوبة

أ. **التقييم الاحصائي للنموذج:** من خلال النتائج المحصل عليها باستخدام برنامج *Eviews* والمبينة أعلاه نلاحظ:

- ✓ بلغت قيمة معامل التحديد R^2= 0.837 وهي قيمة كبيرة جدا مما يدل على القوة التفسيرية الجيدة للمتغيرات المستقلة وبأن المتغير التابع (الفقر) مفسر بدرجة كبيرة من قبل المتغيرات المدرجة في النموذج إلا أن نسبة 16.3% تبقي راجعة إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.
- ✓ عدم معنوية الثابت حسب اختبار ستودنت.
- ✓ عدم معنوية بعض المتغيرات حسب اختبار ستودنت.
- ✓ معنوية النموذج ككل حسب اختبار فيشر حيث أن ($F_c > F_t$) أي (21.51 >3.81)) .

ب. التفسير الاقتصادي للنموذج:

✓ موافقة إشارة المعاملات لما تنص عليه النظرية الاقتصادية ماعدا إشارة النمو الاقتصادي على العلاقة العكسية بين الفقر والنمو الاقتصادي في حين أظهر النموذج علاقة طردية .

✓ إشارة الحد الثابت موجبة وقيمته تساوي 0.477 وهي منطقية حيث من المفترض أن يكون لمعدل الفقر قيمة موجبة حتى ولو انعدمت قيم باقي المتغيرات في النموذج.

✓ العلاقة بين معدل الفقر في السنة الحالية والسنة السابقة علاقة طردية وهو مقبول من الناحية الاقتصادية فعدد الفقراء الحاليين يحسب بمخزون السنوات السابقة من الفقراء إضافة إلى فقراء السنة الحالية.

✓ العلاقة بين معدلات الفقر ومعدلات البطالة علاقة طردية وهي توافق النظرية الاقتصادية حيث إن كل من لم يجد عملا أو يفقد عمله فمصيره إلى الفقر ،حيث تعد البطالة من أهم خصائص الفقراء ولقد بلغت قيمة مساهمة البطالة في معدلات الفقر 0.1709.

✓ العلاقة بين معدلات الفقر والإنفاق الجاري (التسيير) هي علاقة عكسية حيث إن زيادة الإنفاق الجاري وبالأخص التحويلات الاجتماعية سوف يؤدي إلى تخفيض أعداد الفقراء، وكانت قيمة مساهمة الإنفاق في تخفيض الفقر 0.0078 وهي قيمة صغيرة جدا نظرا لاستخدامنا تطور الإنفاق الجاري بأكمله وهي لاتوجه كلها للفقراء والطبقة المحتاجة وهذا نظرا لقلة معطيات التحويلات الاجتماعية.

✓ العلاقة بين الفقر والناتج الداخلي الخام علاقة طردية وهي مرفوضة حسب النظرية الاقتصادية حيث تنص النظرية الاقتصادية على أن الزيادة في الناتج الداخلي الخام سوف تؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والقضاء على البطالة وتحسين ظروف الفقراء وكذلك زيادة النفقات الموجهة للفقراء، إلا أنه يمكن تفسير هذه العلاقة الطردية بأن مجرد الزيادة في الناتج الداخلي الخام لاتؤدي مباشرة إلى انخفاض أعداد الفقراء فلابد من اتباع سياسة رشيدة ووسائل وأساليب تعمل على استفادة الفقراء من هذه الزيادة أما زيادة الناتج الداخلي الخام واستفادة منه الأغنياء فقط فستعمل هذه الزيادة على ارتفاع أعداد الفقراء وليس تقليلهم.

✓ علاقة التضخم بالفقر علاقة طردية وهي منطقية حسب النظرية الاقتصادية إذ إن ارتفاع الأسعار سواف يؤدي مباشرة إلى تدني المستوى المعيشي للسكان .

✓ علاقة النمو السكاني بالفقر علاقة طردية وهي موافقة للنظرية الاقتصادية فالزيادة السكانية وخاصة التي تكون غير متوافقة مع الزيادة في الناتج الداخلي الخام سوف تعمل على تدهور المستوى المعيشي وزيادة الطلب وارتفاع الأسعار وقلة مناصب الشغل وكل هذه الظروف تعمل على ارتفاع أعداد الفقراء.

5. **اختبار استقرارية النموذج:** إن عدم استقرارية النموذج يؤدي إلى الحصول على نتائج خاطئة وغير صحيحة لذلك لابد من إجراء اختبار الاستقرارية باستخدام اختبار l'inversr des racine associérs والذي يوضح لنا كما هو مبين في الشكل رقم (1) ان مقلوب الجذور الحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية وأن جميع المعاملات أقل من الواحد وهذا يعنى أن النموذج لايعاني من مشكلة في الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين ومنه فالنموذج var(1) مستقر.

الشكل رقم (1) : نتائج اختبار استقرارية نموذج (1)VARالمقدر

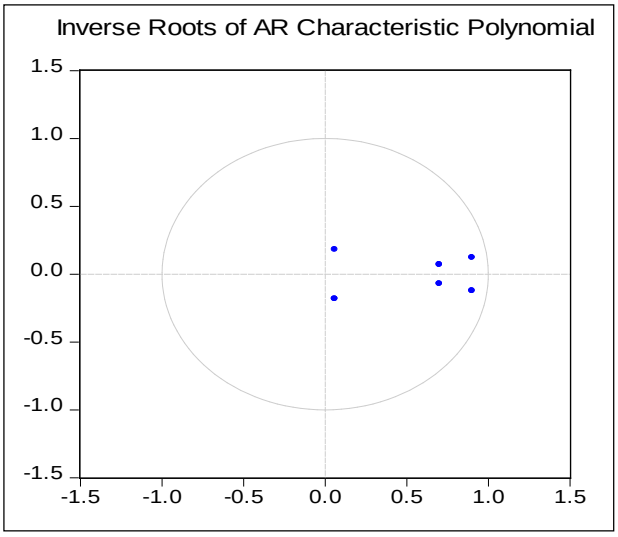

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.8

6. **اختبار السببية:** أظهرت نتائج اختبار السببية لـgranger أن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين معدلات الفقر وكل متغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5% مما يعنى أن هناك احتمالا قدره 95% لكون تغيرات هذه المتغيرات تسبق التغيرات التي تحدث في معدلات الفقر ويمكن تفسيرها كذلك بأن هذه المتغيرات المدروسة تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبئية بمعدلات الفقر وذلك عند مستوى ثقة قدره (95%).

الجدول رقم (9): اختبار السببية حسب مفهوم *Granger*

NullHypothesis:	F-Statistic	Prob.
POV does not Granger Cause CHOM	4.142	0.012
CHOM does not Granger Cause POV	3.957	0.023
POV does not Granger Cause G	3.646	0.021
G does not Granger Cause POV	3.674	0.020
POV does not Granger Cause INF	4.207	0.005
INF does not Granger Cause POV	4.510	0.004
POV does not Granger Cause PIB	4.430	0.009
PIB does not Granger Cause POV	3.389	0.011
POV does not Granger Cause POB	7.320	0.000
POB does not Granger Cause POV	6.260	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج EVIEWS .8

7. **تحليل دوال الاستجابة:** يفيد تحليل دوال الاستجابة في الكشف عن مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة، وسوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات كل متغيرة من متغيرات النموذج على معدلات الفقر في الجزائر ومدى استجابتها لهذه الصدمات خلال فترة تنبئية لعشر سنوات مقبلة والتي يوضحها الجدول رقم(10).

أ . **أثار صدمة في معدلات البطالة (*Chom*):** إن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في معدلات البطالة سوف تكون لها آثار معنوية سلبية على معدلات الفقر ابتداء من السنة الأولى التي تلي الصدمة بقيمة (−0.2%)، لكن يلاحظ تسجيل استجابات إيجابية خلال طول الفترة التنبئية وذلك ابتداء من السنة الثانية والتي سجلت فيها استجابة بقيمة (0.1%) وتستمر في الارتفاع خلال المدى المتوسط وتكون أعلى قيمة لها (0.4%) خلال السنة

السادسة لتعرف بعد ذلك انخفاضا متتاليا خلال المدى الطويل إلى أن تسجل أقل قيمة (0.1%) خلال السنة العاشرة.

ب. آثار صدمة في معدلات النفقات *(G)*: استجابة معدلات الفقر لصدمات النفقات تكون فورية وإيجابية ومعنوية ابتداء من السنة الأولى حيث نلاحظ تسجيلها أكبر قيمة استجابة قدرت بـ (1.1%) لتعرف بعدها انخفاضا متتاليا بقيم متناقصة على المدى المتوسط والطويل وتسجل أقل قيمة في السنة العاشرة (0.5%).

ج. آثار صدمة في معدلات التضخم*(Inf)*: إن حدوث صدمة هيكلية في معدلات الضخم سوف تقابلها استجابة فورية معنوية وإيجابية في معدلات الفقر هذه الاستجابة التي سوف تكون متزايدة خلال المدي القصير والمتوسط وحتى الطويل لكن يلاحظ انخفاض طفيف في المدى الطويل كما تسجل أعلى قيمة لها في السنة السابعة بقيمة (1.3%) لتتناقص بعدها حتى السنة العاشرة وتسجل قيمة (1.1%).

د. آثار صدمة في معدلات النمو الاقتصادي*(Pib)*: استجابة معدلات الفقر لصدمة في النمو الاقتصادي ستكون لها آثار إيجابية في المدى القصير وتنعكس لتكون استجابة سلبية في المدى المتوسط والطويل حيث سجلت أعلى استجابة إيجابية في السنة الثانية بقيمة (0.5%) كما سجلت أعلى استجابة سلبية في السنة السابعة بقيمة (-0.53%) هذه القيمة التي تبقى شبه ثابتة خلال طول مدة الباقية.

هـ. آثار صدمة في معدلات النمو السكاني*(Pop)*: إن صدمة النمو السكاني قابلتها استجابة إيجابية وفورية ومعنوية من جانب معدلات الفقر خلال طول مدة التنبؤ، حيث سجلت أعلى قيمة استجابة في المدى القصير بـ (0.6%) وفي المدى المتوسط بقيمة (0.7%) وفي المدى الطويل قيمة (0.8%)، هذه القيم التي تبقى ثابتة خلال كل مدى.

الجدول رقم (10): استجابة معدلات الفقر لصدمات تنبئية لمتغيرات النموذج خلال عشر سنوات مقبلة

Perio...	CHOM	G	INF	PIB	POB
1	-0.218404	1.069726	0.418478	0.431703	0.573603
2	0.082996	0.722402	0.909512	0.510516	0.560785
3	0.306972	0.798211	1.076645	0.152414	0.658776
4	0.397756	0.758141	1.188762	-0.175923	0.724477
5	0.416018	0.706482	1.263003	-0.376263	0.777629
6	0.391269	0.668216	1.296922	-0.484182	0.816786
7	0.339881	0.637149	1.294997	-0.530185	0.837106
8	0.273753	0.607920	1.263160	-0.533574	0.837335
9	0.201602	0.577759	1.207071	-0.508176	0.818704
10	0.129534	0.545232	1.132020	-0.464293	0.783685

المصدر: مخرجات برنامج Eviews .8

8. **تحليل التباين:** يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) والذي يبين نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعدلات الفقر لفترة عشر سنوات مقبلة أن معظم التقبات الظرفية التي تشهدها معدلات الفقر في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغيرة نفسها إذا إن هذه الصدمات تسمح بتفسير ماقيمته (67.04%) من تغيرات معدلات الفقر خلال السنة الأولى التي تلي حدوث الصدمة إلا أن هذه النسبة تعرف تراجعا مستمرا مع مرور السنوات إلى أن تصل إلى حدود (22.24%) عند السنة العاشرة وبالموازاة مع تناقص الأهمية بالنسبة للصدمات الذاتية لمعدلات الفقر في تفسير تقلباتها نجد أن الصدمات الناتجة عن باقي المتغيرات تكتسب أهمية أكبر مع الزمن وخاصة بالنسبة للتضخم والنمو السكاني حيث نجد أن نسبة مساهمة صدمة التضخم ترتفع من (3.06%) عند

السنة الأولى لتصل إلى (37.84%) عند السنة العاشرة وكذلك بالنسبة للنمو السكاني والذي ترتفع نسبة مساهمته في تفسير تقلبات معدلات الفقر من (5.76%) في السنة الأولى إلى(16.41%) في السنة العاشرة في حين نجد العكس بالنسبة لصدمة النفقات والتي نلاحظ تناقص نسبتها خلال الفترة التنبئية أين سجلت أعلى نسبة مساهمة لها خلال السنة الأولى التي تلت الصدمة بنسبة (20.03%) لتستمر في الانخفاض بقيم متناقصة حتى تصل إلى قيمة (15.37%) خلال السنة العاشرة.

أما فيما يتعلق بمتغيري النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة فكانت مساهمة ضعيفة لكن متزايدة حيث نجد أن مساهمة النمو الاقتصادي في تفسير تقلبات معدلات الفقر ارتفعت من (3.26%) في السنة الأولى لتصل إلى نسبة (5.63%) في السنة العاشرة، أما البطالة فكانت مساهمتها في السنة الأولى (0.83%) لتصل إلى غاية (2.59%) في السنة العاشرة وهذا مايمكن أن يؤكد نتيجة البنك الدولي بأن مشكلة الفقراء ليست مشكلة بطالة بقدر ماهية مشكلة أجور.

الجدول رقم (11): نتائج تحليل خطأ التنبؤ بمتغير الفقر

Perio...	S.E.	CHOM	G	INF	PIB	POP	POV
1	1.517001	0.835133	20.03445	3.066035	3.262900	5.760429	67.04105
2	2.248330	0.581051	17.73504	10.66901	4.757881	6.849509	59.40751
3	2.939004	1.186528	18.36405	17.23336	3.749042	8.590652	50.87637
4	3.620055	1.959826	18.37133	22.81757	3.199069	10.22806	43.42415
5	4.279067	2.536685	17.84397	27.31552	3.396045	11.66130	37.24647
6	4.899450	2.843350	17.17040	30.76811	3.938965	12.90655	32.37261
7	5.468751	2.928640	16.54469	33.36119	4.530672	13.98363	28.65117
8	5.979289	2.871547	16.03462	35.29735	5.030729	14.90790	25.85786
9	6.427461	2.741878	15.64953	36.74075	5.396914	15.69170	23.77923
10	6.812916	2.590055	15.37536	37.81249	5.634687	16.34596	22.24144

Cholesky Ordering: CHOM G INF PIB POB POV

المصدر: مخرجات برنامج Eviews .8

خلاصة واستنتاجات:

إن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ومتنوعة المصادر حيث تسهم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية في تغذيتها ونموها وزيادة حجمها ، هذه المتغيرات والتي حاولنا خلال الدراسة تحديدها ودراسة مدى علاقتها بمعدلات الفقر، وذلك من أجل تحديد كيفية مساهمتها في الزيادة أو التقليل من معدلات الفقر،مستخدمين في ذلك منهجية أشعة الانحدار الذاتي وبالاعتماد على عدد من المتغيرات والمتمثلة في كل من: البطالة، والتضخم، والنفقات الجارية، النمو الاقتصادي والنمو السكاني ممثلة في بيانات سنوية خلال الفقرة (1980-2014) للاقتصاد الجزائري، ومن خلال الدراسة يمكن الحكم بصحة الفرضية الموضوعة مسبقا حيث بينت نتائج الدراسة القياسية أن المتغيرات محل الدراسة تساهم بشكل كبير في تفسير سلوك ظاهرة الفقر غير أن هذه المساهمة تختلف من متغير إلى آخر، ومنه يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

- ✓ تعتبر كل من البطالة والنمو الاقتصادي والتضخم والنفقات والنمو السكاني أهم المحددات المسؤولة عن تفسير سلوك معدلات الفقر في الجزائر لكن نسبة مساهمتها مختلفة من متغيرة إلى أخرى وحسب المدى المدروس.

✓ يعتبر متغير النمو السكاني أهم المتغيرات التفسيرية من بين المتغيرات السابقة حيث بلغت قيمة معلمته 0.84 كأكبر قيم المعاملات المتحصل عليها في النموذج.

✓ النفقات العمومية لها أهمية كبيرة في تفسير سلوك الفقر في المدى القصير لكن أهميتها تتناقص في المدى المتوسط والطويل وهذا راجع إلى النتائج السلبية التي تفرزها زيادة النفقات من ارتفاع مستويات الأسعار الناتجة عن زيادة الطلب على السلع والخدمات.

✓ يعتبر التضخم والنمو السكاني أكثر المتغيرات أهمية في تفسير سلوك الفقر في المدى المتوسط والطويل.

✓ مساهمة البطالة والنمو الاقتصادي بسيطة نوعا ما في تفسير سلوك الفقر وهذا ما يجعلنا نجزم بأن مشكلة الفقر في الجزائر هي مشكلة أجور وليس مشكلة بطالة كما أنها مشكلة عدالة في توزيع الدخل.

التوصيات:

✓ ضرورة توجيه السياسة الاقتصادية إلى الاعتماد على أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المساهمة في ارتفاع معدلات الفقر من أجل معالجتها وجعلها تحد من ازدياد أعداد الفقراء، وهذا أحسن من اتباع سياسة تزايد الإنفاق وما ينجر عنها من آثار تضخمية.

✓ الاعتماد على خلق مناصب عمل وجعل الأجور في حدود تسمح بتلبية الحاجات الأساسية وذلك بالاستثمار أو الاعتماد على سياسات التمويل المصغر التي لقيت نجاحا في العديد من الدول.

✓ الاعتماد على سياسة الإنفاق لمعالجة مشكل الفقر غير أن هذا الإنفاق لابد من توجيهه لتشجيع الاستثمارات التي تسهل خلق فرص العمل بالإضافة إلى تخصيص جزء لفائدة الطبقة المحرومة والمهمشة وذلك بالرفع من نسبة التحويلات الاجتماعية.

✓ محاربة التضخم والتقليل من سرعة تزايده وذلك بمقابلة كل زيادة في الطلب بالزيادة في الإنتاج لأن التضخم سوف يعمل على زيادة الفقر. ومعالجة ذلك بزيادة دعم الأسعار أو الرفع من الأجور سيكون في الأخير سببا في ارتفاع التضخم من جديد.

✓ اتباع سياسة رشيدة وإجراءات جذرية لمعالجة مشكل تزايد الفقر والابتعاد عن السياسات الترقيعية والحلول المؤقتة لأن مشكل الفقر هو مشكل مزمن يتطلب حلولا جذرية طويلة الأجل.

التهميش والإحالات:

1-محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1992، ص 1.

2-وزارة التنمية الاجتماعية، تقرير دراسة الفقر – الواقع والخصائص-، عمان، 1993، ص-ص 11-13.

3-محمد حسين باقر، مرجع سبق ذكره، ص 3.

4-عدنان داود العذاري، وهدى زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير، عمان، 2010، ص 47- 48.

5-عدنان داود العذاري، وهدى زوير الدعمي، المرجع السابق، ص-ص 49-50.

6-سالم توفيق النجفي، وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص 50-51.

7-عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام -دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان **العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص 30.

8-توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء العراق -دراسة تطبيقية-، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 26 ، المجلد 7، نيسان 2010 ، ص 35.

9-سيث ديليو نورتن، النمو الاقتصادي والفقر، بحث عن انسياب الفوائد إلى الأسفل، مجلة كيتو، المجلد 22، العدد2، خريف 2002، ص1، www.*misbahalhuria.org*

10-توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

11-أحمد فتحي عبد المجيد، وبشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، العدد42، 2008، ص 73-74.

12-حمد فتحي عبد المجيد، وبشار أحمد العراقي، المرجع السابق ، ص 77 .

13-عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008، ص 25.

14-قصي الجابري، تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الإفقار بعد عام 2003، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة السابعة، العدد 21، 2009، ص.25

15-قورين حاج قويدر، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية -البطالة والتضخم-، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 12، 2014، ص 20.

16-صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الأول،2009، ص 256-257.

17-عدنان داود العذاري، وهدى زوير مخلف الدعيمي، قياس أثر المؤثرات السكانية على الفقر في الوطن العربي، دراسة تحليلية للمدة 1970-1998، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 3، العدد 11، آب 2005، ص 274.

18-مطانيوس مخول، الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2011، ص 225.

19-راجي محيل الخفاجي، وقصي الجابري،الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي – محاولة للقياس والتحليل-، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد 28، 2011، ص 4.

20-محمد عبد الشفيع عيسى، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد46، ربيع 2009، ص 35.

21-عزة محمد حجازي، أثر الركود الاقتصادي في الفقر مع إشارة خاصة إلى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد51، صيف2010، ص 85.

22-بن موسى كمال، وعية عبد الرحمن، التحويلات الاجتماعية في الانفاق الحكومي الجزائري وآثارها على ذوى الدخل المحدود، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 9/8 ديسمبر 2014، ص 787.

23-للمزيد من التفاصيل انظر: سالم توفيق النجفي، وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسة الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص-ص 180-186.

24-وداد برصاص، وأمال بن ناصر، مشكلة الفقر في الجزائر آليات محاربته، الملتقى الوطني حول ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع -رؤية اقتصادية إسلامية-، 18/17 سبتمبر 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، ص 10.

25-الطيب لحيلح، ومحمد جصاص، الفقر التعريف ومحاولة القياس، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 7، جوان 2010، ص 171.

26-عمر بوزيد امحمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر – حالة خميس مليانة-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقائد تلمسان، 2012، ص 242.

27-سالم توفيق النجفي، وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 52.

28–عمر بوزيد امحمد، مرجع سبق ذكره، ص 246.

29–زوين إيمان ، دور الجيل الثالث من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011، ص 149.

30–شيبي عبد الرحيم وآخرون، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر، دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 536،، مصر، اوت 2010، ص–ص 10.

31–حاولنا خلال هذه الدراسة إدراج متغير سابع وهو معامل الجيني الذي يقيس مدى التفاوت في توزيع الدخل والذي نصت معظم النماذج على أهميته في مثل هذه الدراسات، لكن الشح الكبير في المعطيات الخاص به أدى إلى استبعاده من الدراسة.

32–شيبي عبد الرحيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13–14.

33–تم الاكتفاء باختبار أربع دراجات تأخير لتفادى فقدان الكثير من المعلومات الناتجة عن عملية المبالغة في تضخيم عدد المعلمات المطروحة للتقدير بالإضافة إلى أن معظم الدراسات التطبيقية تراوحت فيها درجة التأخير أربع فترات على أقصى تقدير.